انه لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر لكان التأثير اما حال الوجود او حال العدم والتأثير
حال الوجود تحصيل الحاصل وحال العدم جمع بين النقيضين وايضا اشارة الى
دليل رابع وتقريره انه لو احتاج الوجود لامكانه الى مرجح لاحتاج العدم ايضا لامكانه
لكنه نفي محض فلا يكون اثرا فان قيل نحن نقول الامكان علة لاحتياج وجود الممكن الى علة
لا انه علة الاحتياج مطلقا قلت انكم جعلتم التساوي بالنظر الى الذات الموجب
للاحتياج وذلك موجود في المعدوم ايضا واجيب عن الثلث الاول بانه هذا جواب
عن الدليل الاول والثاني من الثلثة وسيجي بعده الجواب عن الثالث وتقرير الجواب
انه لا يلزم من عدمية الحاجة والمؤثرية ان لا تكون الذات محتاجا ومؤثرا قوله لا فرق
بين قولنا ليس الشي محتاجا ومؤثرا وبين قولنا حاجته ومؤثريته عدمية قلنا ممنوع
كما ان القول بان العدم ليس امرا ثبوتيا لا يستلزم ان لا يكون الشي معدوما وما قيل فيه
نظر لانهم ما ادعوا ان الممكن لا يكون محتاجا ولا ان الشي لا يكون مؤثرا بل قالوا الحاجة
ليست معللة بالامكان وانه لا يمكن ان يصدر عن المؤثر بواسطة المؤثرية التي هي صفة
عدمية وجود الاثر وهو ليس بشي لان الشبه في نفي الحاجة والمؤثرية على ما لا يخفى وان
سلمنا ان مرادهم هو ان الحاجة ليست معللة بالامكان وانه لا يمكن ان يصدر عن
المؤثر بواسطة المؤثرية وجود الاثر فالجواب المذكور دافع له ايضا لانه يقول
انهما مع كونهما عدميين يتصف ذات الممكن بالحاجة وذات المؤثر بالمؤثرية والصفة
وان كانت اعتبارية عدمية تكون معللة بشي ولا يجوز اتصاف الذات بشي آخر بواسطتها
والمراد من التأثير هذا جواب الوجه الثالث من الثلثة الاولى وهو انا نختار ان التأثير

حالة

٤٢

حالة الوجود ومعنى التأثير ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر ولا يلزم تحصيل الحاصل وانما
يلزم ان لو استتبع حالة الوجود وجودا مغايرا لهذا الوجود لكن ذلك ممنوع وانما استتبعه
بعينه ولقائل ان يقول ان اراد بالاستتباع ايجاد الاثر حالة وجوده فالكلام صحيح ولا يسقط
الاعتراض وان اراد به ان وجود الاثر يلزم وجود المؤثر فلا يلزم ان يكون للمؤثر
تأثير في الاثر وان اراد غيره فليبين حتى يتصور اولا ثم نتكلم عليه ثانيا اقول الحق
في الجواب ان التأثير حال العدم بمعنى ان المؤثر يعطي الماهية الوجود والجمع بين النقيضين
ممنوع فانه اذا حصل له الوجود لم يبق العدم كما ان وجود السواد يستلزم عدم البياض
وايضا هذا جواب شامل للثلثة وهو ان استدلالاتكم الثلثة تشكيك فيما ثبوته بديهي فلا يلتفت
اليها فان العلم بان شيئا ما يؤثر في شي او يحتاج الى شي امر بديهي لا يقبل التشكيك ومنكره
مكابر فانا نعلم بالضرورة تأثير النار في بدننا الحرارة المحرقة واحتياج تلك الحرارة
الى وجودها وعن الرابع بان العدم ان لم يتصف بالرجحان بناء على ان الرجحان ثبوتي
فلا اشكال لانا انما قلنا ان الامكان يوجب احتياج رجحان احد طرفي الممكن الى سبب وههنا
لا رجحان فلا احتياج وان وصف به جاز كونه اثرا لانه اتصف ح بصفة ثبوتية فلا يكون
نفيا محضا ويكون المؤثر على ما سبق من التفسير لكن تفسير التأثير بالاستتباع عدم علة
الوجود ولصعوبة هذا الاشكال وهو لزوم كون المعدوم محتاجا الى المؤثر على تقدير كون
الامكان علة للحاجة قيل علة الحاجة هي الحدوث فقط او الامكان معه اي مع الحدوث
بان يكون الحدوث جزء العلة او شرطها في لا يحتاج عدم الممكن الى المؤثر ويحتاج الوجود
فان الحدوث هو كون الشي موجودا بعد عدمه في زمان مضى فالعدم لا يكون حادثا فلا يتحقق

Copyright © King Saud University